

السلطة الفلسطينية بين الحلّ وتغيير الوظيفة السياقات والسيناريوهات

تقدير استراتيجي
(120)

أيلول / سبتمبر 2020



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقدير الاستراتيجي

هو تقدير دوري يتميز بكثافة مادته وتركيزها، ويحاول دراسة حدث أو قضية معينة، والنظر في مساراتها المستقبلية، مع ترجيح السيناريو الأقوى، ثم تقديم الاقتراحات للتعامل معه بالشكل الأفضل.

وعادة ما تتناول مواضيع التقدير الشأن الفلسطيني وما يتعلق بذلك من أبعاد عربية وإسلامية ودولية، بالإضافة إلى اهتمامه بالخطوط الأخرى التي تدخل ضمن عمل المركز.

رئيس التحرير: أ. د. محسن محمد صالح مدير التحرير: وائل أحمد سعد

السلطة الفلسطينية بين الحلّ وتغيير الوظيفة... السياقات والسيناريوهات

ملخص:

تزايد الحديث في الأشهر الماضية عن مستقبل السلطة الفلسطينية، وإمكانات حلها أو انهيارها في ضوء توجه القيادة الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، وتبني الإدارة الأمريكية للرواية الصهيونية وسعيها لإنفاذ صفقة ترامب التي تنهي عملياً مسار التسوية السلمية القائم على اتفاق أوسلو. واتخذ الحديث شكلاً جدياً مع قرار قيادة السلطة الانسحاب من جميع الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

ثمة ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل السلطة أو لاها حلّ السلطة، غير أنه غير مطروح جدياً لدى قيادة السلطة مع وجود مخاوف من عدم قدرة الجانب الفلسطيني على تحمّل تداعياته. والسيناريو الثاني هو تغيير وظيفة السلطة وهو مطروح بقوة لدى العديد من المثقفين والسياسيين، بحيث تقتصر مهمة السلطة على الجانب الإداري، بينما يتم تحويل الجانب السياسي إلى منظمة التحرير. أما السيناريو الثالث فهو سيناريو الانتظار والاستمرار في المسار نفسه، وهو ما يظهر أن قيادة السلطة تسير فيه، على الأقل بانتظار نتائج الانتخابات الأمريكية.

أولاً: سياقات النظر في مستقبل السلطة:

الحديث عن مستقبل السلطة، ما بين حلّها، أو انهيارها، أو استبدال الاحتلال لها بخيارات أخرى، أو التغيير في وظيفتها على أساس اتفاق وطني، هو حديث قديم ومتجدد. ولم يبدأ في الآونة الأخيرة، بعد إعلان رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu عن مشروعه لضمّ أجزاء من الضفة الغربية، وإنّما ارتبط النظر في مستقبل السلطة، والتوقع المستمر لاحتمالات انهيارها، بفشل مشروع التسوية، ولا سيّما مع الآمال العريضة التي ملأت القيادة الحالية للسلطة الفلسطينية، بإمكان استثمار "لحظتي" أوباما/ أولمرت، والبناء على مؤتمر أنابوليس Annapolis Conference نهاية 2007 الذي أعقب الانقسام الفلسطيني.

بعد فشل تلك الرهانات، والدخول في انغلاق مستحکم لأفق مشروع التسوية، تکرّر التهديد، حتى من رأس السلطة الفلسطينية، بوجود خيار حلّها، أو التحذير من احتمال انهيارها، وهي تحذيرات تکرّرت على لسان مسؤولين أمريكيين سابقين في إدارة أوباما، كوزير خارجيته جون كيري John Kerry¹. ولم تكن التهديدات منفصلة، عن التهديد بخيارات عملية دون حلّ السلطة، كوقف التنسيق الأمني، أو التنصل من الاتفاقات الموقّعة مع الاحتلال. هذه التهديدات التي أخذت في بعض الأوقات شكل قرارات من مؤسسات منظمة التحرير وحركة فتح، ظلّت مجرد مناورات خطابية

لم يكن لها مصداق في الواقع، حتى جاء إعلان ننتياهو المتعلق بالضمّ، وهو الإعلان الذي تأجّل تنفيذه فيما بعد.

أعلن الرئيس عباس، في أيار/ مايو 2020² الانسحاب من الاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل"، رداً على خطة الضمّ التي أعلن عنها ننتياهو. ولم يكن الإعلان ليحظى بمصداقية عالية، في أول الأمر، بعد غياب الفاعلية الجادة في تنفيذ القرارات السابقة المشابهة، وفي التصديّ للإجراءات الأمريكية الخادمة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، كالاقرار بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقرار نقل السفارة، وعدّ المستوطنات الإسرائيلية في الضفة قانونية، والإعلان عن خطة دونالد ترامب Donald Trump للقضية الفلسطينية، وغير ذلك من إجراءات لم تقطع منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض.

بيد أنّ السلطة حاولت أن تُظهر جديتها هذه المرة من خلال جملة خطوات، منها انسحاب قواتها من المناطق ب وج، التي تدخلها بالتنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي، وامتناعها عن استلام أموال "المقاصة"³ وهو ما انعكس بقسوة بالغة على الحالة الاقتصادية ومسّ المواطنين مباشرة، ووقف التنسيق المدني، بامتناع السلطة عن إرسال السجلات المدنية للاحتلال، وهي تلك السجلات المتعلقة بالمواليد والوفيات واستصدار الوثائق من هويات وجوازات سفر وما شابه⁴، وأبدت قدراً من التقارب الإعلامي مع حركة حماس.

بالرغم من تاريخ طويل اصطدم فيه مرات عديدة مشروع التسوية بيقين الفشل، وتراجع احتمالات تحوّل السلطة إلى دولة على الأراضي التي احتلت من فلسطين سنة 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، إلا أنّ السلطة ظلّت تتاور في الفراغ، إما بالتصعيد الخطابي ضدّ الاحتلال والولايات المتحدة، أو بمحاولة التأثير على الانتخابات الإسرائيلية، أو بالسعي ضمن استراتيجيتها الديبلوماسية في المؤسسات الأممية، أو بالتصعيد ضدّ حركة حماس، إلا أنّ مخطط إعلان الضم، المتكرس بالفعل في الواقع، كان من شأنه أن يضرب جوهر وجود السلطة واستمرار شرعيتها، طالما أنّها بلا أفق سياسي.

تزامن قرار وقف التنسيق الأمني، الذي شكّك عديدون في حقيقته،⁵ فيما يتعلق بأعمال المقاومة التي من شأنها أن تؤثر على الأمن الإسرائيلي، مع جائحة كورونا، واضطرار السلطة الفلسطينية لحزمة إجراءات وقائية، فرضت أزمة اقتصادية، تعزّزت بأزمة مالية أخرى ناجمة عن امتناع السلطة عن استلام أموال المقاصة، ومن ثمّ عجزها عن دفع رواتب موظفيها. وقد انكشفت قدرة السلطة الأمنية واللوجستية في غياب هيمنتها عن مجمل المجال الجغرافي في الضفة الغربية،⁶ وتداخلاته مع القدس والداخل الفلسطيني، مما حصر إجراءاتها الوقائية داخل مراكز المدن، وهو ما يشمل أعداداً محدودة من الفلسطينيين.

هذه الأزمة المركبة وضعت السلطة على المحكّ مجدداً، فشرعيتها السياسية التي كانت آخذة بالتآكل منذ سنوات، وصلت الغاية في التآكل مع مشروع الضمّ. وما

تبقى للسلطة من شرعية الأمر الواقع، وكونها وسيطاً لتنظيم المجتمع الفلسطيني إدارياً، واقتصادياً، وأمنياً، وقانونياً وما إلى ذلك، تراجعت، مع انكشاف عجزها الاقتصادي والأمني، ولا سيما بعد الجائحة. وذلك كلّه مع اضطراد تجاوز الاحتلال للسلطة، منذ سنوات، وتعامله مباشرة مع الفلسطينيين،⁷ عبر ما يسميه "وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، والتي هي في جوهرها إحياء للإدارة المدنية، التي كان يدير بها الاحتلال مناطق سنة 1967 قبل تأسيس السلطة الفلسطينية.

اليقين في وصول مشروع السلطة إلى الفشل، وانغلاق خيارات السلطة بعد الإعلان عن مشروع الضمّ، مع انكشاف مستوى حضورها المحدود، وفعاليتها المكبّلة، وارتباط وجودها واستمرارها بإكراهات الاحتلال، ثم ما تلا ذلك من انكشاف ظهرها بالتطبيع الإماراتي المصحوب بموقف عربي تراوح معظمه بين الصمت والتأييد، وامتناع العرب عن توفير شبكة الأمان للسلطة،⁸ في ظرفها الاقتصادي الحرج الحالي، وحاجة الفلسطينيين إلى رؤية جديدة ينهض عليها برنامج وطني مختلف للتصدّي لتحديات تصفية القضية الفلسطينية، أعاد طرح حلّ السلطة مقترحاً لبناء سياسي ونضالي جديد لمواجهة التحديات المشار إليها، أو أعاد الحديث عن استمرارها والبدائل إزاءها واحتمالات انهيارها؛ وهو ما يستدعي محاولة فهم إدراك السلطة لنفسها، ولا سيما لبحث احتمالات حلّ السلطة، إذ لا يمكن حلّها دون قرار من قيادتها.

ثانياً: السلطة.. الإدراك والإرادة:

للبحث في إمكانية أن تقدم السلطة على حلّ نفسها، في إطار رؤية وطنية جامعة، أو رؤية خاصة بحركة فتح، ينبغي معرفة إدراكها لنفسها، وهذا الإدراك تتبثق عنه الإرادة للإقدام على خطوة كهذه أو الإحجام عنها، كما أنّ هذا الإدراك يفسر امتناع السلطة عن أي فعل جدّي لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية طوال الفترة الماضية، بما في ذلك تفعيل المقاومة الشعبية التي ظلّت بنداً ثابتاً في مقرّرات مؤسسات منظمة التحرير وحركة فتح، ويمكن قول الشيء نفسه بخصوص تعثر المصالحة طوال السنوات الماضية.

مجمّل أداء السلطة الفلسطينية منذ الانقسام الفلسطيني وحتى اللحظة، وكفّها عن أي تحول في المسار، ومنعها أي فعالية جادة مناوئة للاحتلال، وجملة سياساتها، الثقافية والاقتصادية والأمنية والسياسية، التي اجترحتها وأرادت بها تحييد الجماهير عن مواجهة الاحتلال، ذلك كلّه يشير إلى تحوّل في رؤية السلطة لنفسها، من مشروع منبثق عن حركة تحرر وطني، يعد بأن يكون مرحلة مؤقتة للتحوّل إلى دولة، إلى هدف دائم قائم بذاته.

ومع القصور السلطوي الواضح، في مدّ السلطة نفوذها وفرض قانونها على عموم جغرافيا الضفة، وقصورها بانحصار تمثيلها لنخبة مصالح، وشرائح معينة، مع انعدام الممارسة السياسية الداخلية، وحلّ المجلس التشريعي (وتعطيله قبل ذلك)، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية،⁹ والانقسام بين الضفة وغزة، جعل

من السلطة، ومع ما سبق بيانه من فشل المشروع السياسي، هدفاً خاصاً أكثر ضيقاً، وهو ما يجعل مسألة حلّ السلطة، عند قيادة السلطة، مجرد مناورة خطابية، وكذلك سلوك أي خيار من شأنه أن يدفع للمواجهة مع الاحتلال.

هذه النخبة، وبحكم جملة معطيات، منها التحول البنوي في السلطة من حيث الوظيفة وطبيعة الكادر، ولا سيّما بعد الانقسام الفلسطيني، تدرك تماماً أنّ استمرار السلطة، منوط بإكراهات الاحتلال، فأزمة المقاصة، مجرد وجه واحد للارتباط العضوي بالواقع الاحتلالي، من جملة وجوه، أهمها بسط الاحتلال سيطرته على كامل الضفة، فلا يتوفر للسلطة أي مساحة خاصة بها، ولا قدرة على التواصل الداخلي دون المرور بإرادة الاحتلال، ولا التواصل مع العالم الخارجي كما هو معلوم.

هذا الإدراك السلطوي للذات، يفسر استمرار الاعتقالات على خلفية الرأي السياسي،¹⁰ والامتناع عن تطوير أيّ مقاومة شعبية جادة، واقتصار التقارب مع حركة حماس على المشهدية الإعلامية،¹¹ دون حلّ أيّ ملف عالق، بما في ذلك الملفات التي اصطنعتها السلطة كقطع رواتب بعض أسرى حماس، ونواب المجلس التشريعي المنحلّ، وحظر المواقع الإلكترونية، كما يفسّر تمسك السلطة بالمسار نفسه، وإعلان الرئيس عباس في ردّه على خطوة التطبيع الإماراتية، تمسكه بالشرعية الدولية، وبالالتفافات الموقعة، وبمحاربة ما أسماه "الإرهاب"،¹² وهو ما يتناقض مع

إعلان الرئيس نفسه سابقاً أنّ منظمة التحرير في حلّ من جميع الاتفاقيات الموقّعة مع "إسرائيل".

إنّ المجموع المركب من إدراك السلطة لنفسها، وسياساتها في تاريخها القريب، وممارساتها الراهنة، تعطي قدرة أفضل على قراءة احتمالات حلّ السلطة لنفسها، وما يتصل بذلك من خيارات أخرى.

ثالثاً: سيناريوهات المستقبل.. حلّ السلطة وبدائله:

يمكن تكثيف السيناريوهات المتوقعة لمستقبل السلطة القريب بين مقترحات حلها، واحتمالات انهيارها، وما تراه السلطة لنفسها، في ثلاثة سيناريوهات:

1. **سيناريو الحلّ:** أي أن تقدم السلطة الفلسطينية على حلّ نفسها، سواء بقرار من حركة فتح، وشركائها الذين يُطلق عليهم القيادة الفلسطينية، أم في إطار وطني جامع، باعتبار أن قراراً جذرياً كهذا، يفترض أن ينهض على وحدة وطنية، تتحمل تبعاته، وتتكاثر لاستيعاب ارتداداته. وهذا الحلّ وإن كان مستبعداً لاعتبارات خاصة بالسلطة، كون نخبة السلطة، وطبقتها الحاكمة، ترى فيها هدفاً قائماً، ومستمرّاً، بصرف النظر عن أفقه السياسي، فإنّه قد لا يكون السيناريو الأفضل، وإن كان مطروحاً من عدد من المشتغلين في المجال العام، وواحداً من سيناريوهين مفضلين عند شخصية كخالد مشعل، رئيس حركة حماس السابق.¹³

بالإضافة إلى كون هذا السيناريو غير مطروح جدياً في أروقة السلطة، بل إن ممارساتها العامة تكشف عن تشبّث بالسلطة، وخشية من أن تتحول الأزمات الاقتصادية والسياسية الجارية إلى تمرد. وهو ما ينبّه إلى ضيق صدر السلطة بالنقد الذي يأتيها من نشطاء غير محسوبين على حركة حماس، وعودتها للاستدعاءات والاعتقالات على خلفية الرأي السياسي، فإنّه خيار خطير، مهما مثّلت السلطة بنيتهما الحالية عقبة في وجه العملية النضالية. فتورط الشعب بالسلطة منذ أكثر من ربع قرن، يجعل الانفكاك من السلطة مفتوحاً على احتمالات الفوضى والبدائل الإسرائيلية، لا سيّما وأنّ الاحتلال يشتغل على احتمالات انهيار السلطة أو حلّها منذ فترة.¹⁴ وهنا يمكن القول إنّ هناك مصلحة وطنية عامة تلحق بمصلحة ضيقة خاصة. بيد أنّ استمرار السلطة بوظيفتها الحالية، وإدراكها لذاتها هدفاً بلا أفق سياسي، هو استمرار في تكريس المعضلة، وكبحّ للفاعلية الفلسطينية، وبسط المجال للاحتلال وحلفائه لتصفية القضية الفلسطينية.

غير أنّه لو طرح هذا السيناريو للنقاش الوطني بالفعل، فإنّ حلّ السلطة يتطلب وحدة وطنية حقيقية تسبق ذلك، وتشكل إطاراً لتدبير هذا الحلّ، واحتواء تداعياته، وإبداع بدائله لتنظيم المجتمع الفلسطيني، وتحمل كلفته بموقف وطني واحد.

وعلى أيّ حال، فإنّه ويقدر ما أنّ هذا السيناريو مستبعد بالنسبة لقيادة السلطة، وغير محبذ وطنياً لاحتمالات إفضائه إلى الفوضى والبدائل الإسرائيلية الخالصة، فإنّ من غير المتوقع، أن تستمر السلطة بالامتناع عن التنسيق الأمني، ورفضها

استلام أموال المقاصة، التي هي أموال فلسطينية في مبتدأ الأمر ونهايته، لعجزها عن الاستمرار في فضاء الاحتلال دون التزامها بما توجبه عليها إكراهات الاحتلال، وخصوصاً بعد الانكشاف العربي الذي تعانیه؛ وإلا فإن الشلل في الفاعلية السياسية، مع الأزمة الاقتصادية الخانقة، وغياب المشروع السياسي، واستمرار سياسات القمع، من شأنه أن يفضي إلى انهيار تدريجي، وهو سيناريو أسوأ من الحلّ المدروس. وبالرغم من أن سيناريو الانهيار لا يلوح في الأفق، فإنه غير مستبعد بالنسبة للفلسطيني العادي، الذي يلمس منذ فترة أزمات السلطة، ويدرك بحس فطري، ومعاينة عن كثب أزمة مشروعها.

2. سيناريو تغيير الوظيفة: وهو سيناريو محبّب لدى العديد من المثقفين والسياسيين، والمشتغلين في المجال العام، وهو سيناريو متوسط بين حلّ السلطة، وبين بقائها في مسارها، وبراغي مخاطرها التي قد تنتهي إلى ترتيبات إسرائيلية، أو فوضى، أو صراع بين أمراء إقطاعيات وحرب. كما يراعي احتمالات المواجهة الناجمة عن تغيير وظيفتها، إذ إن الشرط الموضوعي لوجود السلطة هو التزامها بالاتفاقيات التي أوجدتها وسمحت لها بالاستمرار، وتغيير الوظيفة يعني احتمالات أكبر للمواجهة مع الاحتلال، ومشكلات ضخمة في القدرة على الإدارة والتدبير في المجال الواقع أصلاً تحت الاحتلال، ومن ثم مساعي الاحتلال لإحلال البدائل، أو تجاوز السلطة بالتعامل المباشر مع الفلسطينيين.

إن تغيير الوظيفة يعني قصر مهمة السلطة على الجانب الإداري، وتحويل الجانب السياسي إلى منظمة التحرير، وهو الأمر الذي يتطلب، بالضرورة وحدة وطنية، لعدة اعتبارات، أولها كي يتحمل المجموع الوطني مسؤولية خطة تحويل الوظيفة، والنهوض بما يترتب على ذلك من احتمالات المواجهة، أو أزمات إدارية واقتصادية. والثاني؛ كي تمثل منظمة التحرير الفلسطينيين كلهم تمثيلاً حقيقياً، بانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها.

يتطلب هذا السيناريو كذلك، إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية بما يخدم القضية الفلسطينية، وينسجم مع التحوّل الذي يتبناه السيناريو، ولا يوجد ما يمنع أن يتعزز النضال الفلسطيني بالمساعي الدبلوماسية والقانونية بالاستناد للفعل في الميدان، وإلى العلاقات والتحالفات الجديدة المتشكلة، وأن يراعي البرنامج النضالي المندرج في هذا السيناريو ظروف الفلسطينيين المتباينة بحسب واقعهم الجغرافي، ومن ثم أدوات النضال المتنوعة، والاستثمار في الإنسان الفلسطيني وممكنات موقعه بما يخدم التكامل النضالي في النتيجة.

يصعب، اقتراح خطط تفصيلية لعملية تحويل الوظيفة، وما قد ينجم عنها من تحديات تستوجب حلولاً متصوّرة سلفاً، لأنّ قدراً كبيراً من المعلومات مُحتكر لدى نخبة السلطة وطبقتها الحاكمة دون بقية الفاعلين الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن المسألة برمتها منوطة بإرادة هذه الطبقة.

لا يمكن القول إنّ مهمة كهذه سهلة، فهي قابعة في قلب شبكة من التعقيدات، ومحفوفة بالتحديات، بيد أنّ تحديّ تصفية القضية الفلسطينية، وانكشاف ظهر

الفلسطينيين يستوجب تفكيراً بهذا الاتجاه، وبالقدر الذي يبدو فيه هذا السيناريو مراعيًا لجملة المخاطر والمحاذير، دون الغفلة عن التحديات التي قد ترافقه أو تنجم عنه، فإنه يبدو مستبعداً في الوقت الراهن، لكون المسار العام لحركة السلطة وخطابها وجملة ممارساتها، وما سلف بيانه من إدراكها لنفسها، وتحولها لدى نخبتها الحاكمة هدفاً قائماً في ذاته، لا يشير إلى إمكان تفكير قيادة السلطة في سيناريو كهذا؛ كما لا تملك القوى الفلسطينية الأخرى أدوات ضغط كافية على السلطة لدفعها إلى هذا الخيار.

3. سيناريو الانتظار، والبقاء في المسار نفسه: وهو السيناريو المتوقع أن تتجه إليه قيادة السلطة، ليس فقط بالنظر إلى إدراكها لنفسها، وما سلف بيانه من ممارساتها، ولكن لأن الانتظار والرهان على التحولات في البيت الأبيض، أو في حكومة الاحتلال، من أهم الاستراتيجيات المتبعة لدى قيادة السلطة، ويترجح ذلك باستدعاء رهانها السابق على إدارة أوباما، وعلى حكومة إيهود أولمرت Ehud Olmert، ثم رهانها على التأثير على الانتخابات الإسرائيلية، وخسارة بنيامين نتنياهو لصالح بني جانتس Benny Gantz وحزبه "أزرق أبيض Blue and White"،¹⁵ ورهانها الجاري على خسارة ترامب الانتخابات الأمريكية لصالح جو بايدن Joe Biden، حتى لو كانت قيادة السلطة مدركة أن تحولاً جوهرياً لصالح القضية الفلسطينية لن يحصل بمجرد فوز بايدن، بيد أن تراجعاً نسبياً عن سياسات ترامب المنجرفة صوب اليمين الإسرائيلي، قد تساعد السلطة في العودة إلى موقعها السابق بعيداً عن مخاطر المواجهة أو الانهيار.

سيناريو الانتظار هو الأكثر رجحاناً، وفي هذه الأثناء وحتى الانتخابات الأمريكية القادمة، هناك ثلاثة خيارات أمام السلطة:

الأول: الاستمرار في الوقف المعن للتسويق الأمني، بما في ذلك الامتناع عن استلام أموال المقاصة، وإن لم يكن مستبعداً أن تبحث السلطة عن حلّ لاستلام أموال المقاصة عبر طرف ثالث.

الثاني: استلام أموال المقاصة دون الإعلان عن عودة التسيق الزمني. وثمة سوابق للسلطة بهذا الاتجاه، كما في امتناعها السابق عن استلام أموال المقاصة، بعدما اقتطع منها الاحتلال ما يساوي قيمة رواتب ومخصصات الأسرى وأهالي الشهداء، ثم رجوع السلطة عن قرارها.

الثالث: الإعلان عن عودة التسيق الأمني واستلام أموال المقاصة، وما يجعل هذا الخيار صعباً هو التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، وخطاب السلطة القوي إزاءه، مما يجعل عودتها للتسويق الأمني في هذه الأجواء صعباً لمسّه بمصادقيتها، ولكنها على أية حال، بحاجة لأموال المقاصة، لتعزز قدرتها على التسيير، ولتفيس الاحتقان المتزايد في الشارع الفلسطيني، ويمكنها، والحال هذه، التذرع بتأجيل إعلان الضمّ.

إلى حين الانتخابات الأمريكية، من المتوقع أن تحتفظ السلطة بخطابها التصعيدي ضدّ الاحتلال وسياسات الإدارة الأمريكية، وبعلاقات إعلامية دافئة مع حركة حماس، دون أن تتطور إلى وحدة وطنية، أو مقاومة شعبية، أو برنامج

نضالي مشترك، ويعزز هذا التوقع تصاعد الاعتقالات على خلفية الرأي السياسي، واقتصار التطور في علاقات الحركتين على الجانب الإعلامي، والامتناع عن القيام بأي فعالية ميدانية مؤثرة، وتصريحات الرئيس عباس التي سبقت الإشارة إليها.

رابعاً: توصيات:

- تتبقى التوصيات عن السعي باتجاه السيناريو المرغوب الداعي لتغيير وظيفة السلطة، والتزام ما يتطلبه هذا السيناريو من خطوات وسياسات، ومن ذلك:
1. الاستعجال بتطوير العلاقات الوطنية الداخلية، نحو وحدة وطنية قادرة على اتخاذ القرار المناسب بالنسبة لمستقبل السلطة، والاتفاق على الخطة الرافعة لهذا القرار والبرنامج الوطني الذي ينهض بعنقه الجميع، بما في ذلك تطوير منظمة التحرير بنية وبرنامجاً لانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها.
 2. يمكن اعتماد التدرج النسبي، في التحول نحو الوحدة الوطنية، بتفكيك الملفات العالقة بالتدرج من الأدنى إلى الأعلى، وذلك لتجنب أي احتكاك داخلي، ولمنع تحفز الاحتلال تجاه الوحدة الوطنية.
 3. ينطبق الأمر نفسه بالنسبة للمقاومة الشعبية والبدء بالفعاليات الميدانية، من حيث التدرج النسبي، منعاً لمواجهة مستعجلة وغير متكافئة مع الاحتلال، وقطعاً للطريق على الفوضى واحتمالات البدائل الإسرائيلية.

4. توقف السلطة عن كل الممارسات التي تستهدف حرية التعبير، والتراجع عن كل القوانين الرامية إلى تضيق حرية التعبير، ويتصل بذلك الوقف الجدي للتنسيق الأمني.
5. البدء في إعادة ترتيب العلاقات الإقليمية على ضوء الموقف الفلسطيني الجديد المقترح، وفي السياق نفسه السعي لتوفير الموارد الاقتصادية لتحرير السلطة من إكراهات الاحتلال.
6. تغيير السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية التي أرادت منذ الانقسام الفلسطيني تحييد الجماهير عن القيام بواجبها النضالي، وإعادة الاعتبار للمجال العام، على مستوى حرية العمل الحزبي، والطلابي والنقابي، وما يتصل بذلك من منابر ومنصات ميدانية مؤثرة، والعودة لخطاب التعبئة الوطنية.
7. إدارة حملات إعلامية وديبلوماسية وقانونية مؤثرة في مختلف المحافل الدولية.
8. تطوير الخطاب المتجه للجماهير العربية، بإعادة مفردات القضية الفلسطينية إلى ثوابتها الأولى، وهو ما يتطلب إعادة الاعتبار لفلسطينيي الخارج.
9. التمسك بحالة المقاومة في غزة، في إطار البرنامج النضالي المشترك الذي يستثمر في مواقع الفلسطينيين الجغرافية كافة.

* يتقدم مركز الزيتونة للأستاذ ساري عرابي بخالص الشكر على الإسهام في إعداد مسودة هذا التقرير.

الهوامش

- ¹ كيري يحذر من انهيار السلطة الفلسطينية، موقع الجزيرة.نت، 6/12/2015، انظر:
<https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/12/6/السلطة-الفلسطينية>
- ² الرئيس عباس يعلن الانسحاب من اتفاقيات السلام الموقعة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، الجزيرة.نت، 20/5/2020، انظر:
<https://www.aljazeera.net/news/2020/5/20/السلام-اتفاقيات-الانسحاب-من>
- ³ الشيخ: السلطة ترفض تسلم المقاصة عن شهر أيار من إسرائيل، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 3/6/2020، انظر:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=S5zR0Za877180297191aS5zR0Z
- ⁴ مظاهر وقف التنسيق الأمني والمدني.. هل تمكنت السلطة الفلسطينية من إيجاد البدائل؟، موقع صحيفة الحدث، رام الله، 23/6/2020، انظر:
<https://www.alhadath.ps/article/122937/-هل-تمكنت-السلطة-الفلسطينية-من-ايجاد-البدائل؟>
- ⁵ وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل.. بين التشكيك وآليات التنفيذ، برنامج شؤون فلسطينية، قناة التلفزيون العربي على موقع يوتيوب، 4/6/2020، انظر:
<https://www.youtube.com/watch?v=rc1fIMGSjvo>
- ⁶ مناطق "ج".. خاصرة السلطة الرخوة في مواجهة كورونا، الجزيرة.نت، 12/4/2020، انظر:
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/12/مناطق-ج-السلطة-الفلسطينية-فلسطين>
- ⁷ عوض مسحل، أبعاد ومدلولات توسعة "الإدارة المدنية" الإسرائيلية، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 20/2/2019، انظر:
<https://www.masarat.ps/article/5092/الإدارة-المدنية-الإسرائيلية>
- ⁸ العرب يصمون الأذان.. أكثر من أسبوع على الطلب الفلسطيني لتفعيل "شبكة الأمان المالية" ولا استجابات فعلية لمواجهة مخطط الضم، صحيفة القدس العربي، 25/6/2020، انظر:
<https://www.alquds.co.uk/العرب-يصمون-الأذان-أكثر-من-أسبوع-على->

⁹ عباس يحل "القضاء الأعلى".. ماذا بقي من النظام السياسي؟، موقع عربي 21، 2019/7/19، انظر:

عباس-يحل-القضاء-الأعلى-ماذا-بقي-من-النظام-https://arabi21.com/story/1195487/-السياسي

¹⁰ الحرب على النشطاء.. ضوء أخضر لمزيد من القمع بالضفة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/8/25، انظر:

الحرب-على-النشطاء-ضوء-أخضر-لمزيد-من-https://www.palinfo.com/news/2020/8/25/-القمع-بالضفة

¹¹ الرجوب والعاروري خلال مؤتمر صحفي مشترك: سنجمد الخلافات لمواجهة الضم موحدين، موقع وكالة سما الإخبارية، 2020/7/2، انظر:

الرجوب-والعاروري-خلال-مؤتمر-صحفي-مشترك-https://samanews.ps/ar/post/423059-سنجمد-الخلافات-لمواجهة-الضم-موحدين

¹² الرئيس خلال ترؤسه اجتماع القيادة: الشعب الفلسطيني يقف صفا واحدا ضد المؤامرة وضد كل من يريد أن يعتدي على قضيتنا، وكالة وفا، 2020/8/18، انظر:

http://www.wafa.ps/Pages/Details/7879

¹³ لمواجهة "صفقة القرن".. خالد مشعل يطالب بتغيير وظيفة السلطة الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2020/7/2، انظر:

لمواجهة-صفقة-القرن-خالد-مشعل-يطالب-https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/2/الوزير-الإسرائيلي-المصغر-يناقش-انهيار-السلطة-الفلسطينية، موقع عرب 48، 2015/11/27، انظر:

إسرائيليات/أخبار/27/11/2015-الوزير-الإسرائيلي-المصغر-https://www.arab48.com/-يناقش-انهيار-السلطة-الفلسطينية

¹⁵ نضال محمد وتد، الرهان على غانتس، موقع صحيفة العربي الجديد، 2019/10/26، انظر:

الرهان-على-غانتس-https://www.alaraby.co.uk



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب.: 5034 - 14 بيروت - لبنان
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net